مجلة

المحاسب العربي

مجلة شهرية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية

نظام التقييم المصرفي CAMELS

نظرية التكاليف المتغيرة

دليل تعليمات النواحي العملية للاعتمادات المستندية (استيراد)

بضاعة آخر المدة

الأوراق المالية

صفات المحاسب المميز

الأوراق التجارية Commercial Paper
إحتمالات التصرف بأوراق القبض

العدد الحادي عشر

Designed By Wael Mourad

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة

المحاسب العربي

العدد العاشر للسنة الاولى

مجلة شهرية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية ، كما تهدف المجلة على إلقاء الضوء على بعض المواضيع التي لم يتم طرحها في المنتديات المحاسبية بشكل مباشر وكذا بعض المواضيع المشابهة لما في المنتديات ولكن هنا ستجد لها طابع أخر عن المنتديات ، كما تهدف إلى مساعدة جميع المحاسبين والمحاسبات للرقي بعلم المحاسبة ، وإذا ما عمل المحاسب أو المحاسبة بجد واجتهاد على الدراسة والتدريب ، فإنه ستصبح قادر/ ستصبحين قادرة على وضع قدميك وبكفاءة على سلم الارتقاء في مجال المحاسبة لما لها أهمية كبرى في هذا العصر .

أهداف المجلة

- خطوات نحو التقدم والرقي في هذا المجال ، ابتغاء مرضاة الله ،
- زيادة وتنمية معلوماتك المحاسبية

الفئات المستهدفة لهذه المجلة

- الموظفون .
- الطلبة في المعاهد والجامعات .
- المهتمون بتعلم علم المحاسبة من مختلف الفئات .

للإتصال بنا

elmosaly7@gmail.com

+96597484057

facebook

https://www.facebook.com/groups/waelmourad

/http://jotaa.forumarabia.com

إقرأ في هذا العدد

نظام التقييم المصرفي CAMELS ٦	نظرية التكاليف المتغيرة ٩
دليل تعليمات النواحي العلمية للإعتمادات المستندية (إستيراد) ١٢	بضاعة آخر المدة ١٤
الأوراق المالية ١٧	صفات المحاسب المميز ١٨
الأوراق التجارية Commercial Paper إحتمالات التصرف بأوراق القبض ١٩	هدية العدد ٢٨
الخاتمة ٢٩	٠

عشر فوائد في صيام الست من شوال

الحمد لله رب العالمين, نحمده حمد الشاكرين, ونرجوه رجاء الخائفين, ونتوسل إليه توسل المحبين,,,
ونصلي ونسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين, وقائد الغر المحجلين, وإمام الأولين والآخرين, محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين...
وبعد:
فنحمد الله أولاً وآخراً, وسراً وعلانية, حمداً كثيرًا طيبًا مباركاً فيه, على نعمه العظيمة, وفضائله الجمة , بحمد الله وفضلة فقد تم إصدار العدد الحادي عشر من مجلتكم مجلة المحاسب العربي راجياً من الله أن تكون قد ساهمت هذه المجلة لإثراء وتنمية وزيادة معلوماتكم وخبراتكم المحاسبية , في هذه العدد بإذن الله سنتعرف على موضعات كثيرة , مجلتكم مجلة المحاسب العربي تهنئكم بحلول عيد الفطر المبارك أعادة الله عليكم وعلى الأمة الإسلامية بالخير واليمن والبركات , ونحب أن نذكركم بصيام ست ايام من شوال .

عشر فوائد في صيام الست من شوال

((قال البخاري (١٨٤٩) :
حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى عن أبي سلمة قال سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : « كان يكون عليَّ الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضي إلا في شعبان « .
قال يحيى : الشغل من النبي أو بالنبي صلى الله عليه وسلم .

وقال مسلم (١١٤٦) :
حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي سلمة قال : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : « كان يكون عليَّ الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان . الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو برسول الله صلى الله عليه وسلم « .

و حدثنا إسحق بن إبراهيم أخبرنا بشر بن عمر الزهراني حدثني سليمان بن بلال حدثنا يحيى بن سعيد بهذا الإسناد غير أنه قال : « وذلك لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم « .

و حدثنيه محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج حدثني يحيى بن سعيد بهذا الإسناد وقال : « فظننت أن ذلك لمكانها من النبي صلى الله عليه وسلم « يحيى يقوله .

و حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب ح و حدثنا عمرو الناقد حدثنا سفيان كلاهما عن يحيى بهذا الإسناد ولم يذكرا في الحديث « الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم « .)) .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

١. ثبت بما لا مزيد عليه من كلام الحافظ ابن حجر - وأيده جمع من العلماء مثل ابن القيم والألباني - أن زيادة « لمكان - أو للشغل من - رسول الله صلى الله عليه وسلم مدرجة من قول يحيى بن سعيد الأنصاري , وهو الذي ذكره البخاري ومسلم في روايتهما للحديث .

٢. وعليه : فالتعليل بها لبيان تأخير القضاء إنما هو من اجتهاده لا من قولها .

٣. وتعليله غير صحيح , فأمنا عائشة رضي الله عنها ليس لها إلا ليلتين - في أواخر أيامه صلى الله عليه وسلم - وسبعة أيام لباقي نسائه , فهو ليس لها وحدها .
ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر من الصوم في يوم عائشة وفي يوم غيرها , فلم يكن ذلك ليمنعها من الصوم .

٤. وأما أنها كانت تصوم الست من شوال فمما لا دليل عليه , وليس لإحسان الظن بها ها هنا مجال !
بل إن من إحسان الظن بها أنها لم تكن لتؤخر فرضها وتقدم عليه النافلة .

٥. وقد ثبت عن بعض السلف أنه لم يكن يصوم الست من شوال لعدم علمه بالحديث , وبعضهم كان يمنع منه خشية اعتقاد الناس أنه من الواجبات , ولا مانع أنه لم تكن أمنا عائشة على علم بهذا الحديث .
قال الإمام مالك : ما رأيتُ أحداً من أهل العلم يصومها !!
ومن أحسن الظن بها هنا واستبعد عدم علمها بذلك فليقل ذلك في كل حديث فيه فضيلة أنه لم يكن ليخفى عليها !

٦. وأما معنى قولها « فلم أكن أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان « : فهو أنها لا تستطيع شرعاً ! قضاؤه إلا في ذلك الوقت لا لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر من صوم ذلك الشهر ! بل لأن وقت القضاء ينتهي في ذلك الشهر !
وهو الذي رجحه الحبر البحر الشيخ ابن عثيمين رحمه الله .

٧. وصيام الست من شوال قبل القضاء لا يحصِّل فيه العبد أجر صيام الدهر - أي : السنة - ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر « .

٨ . وقد بيَّن النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى , وأن المقصود بالحديث هو مضاعفة الحسنات إلى عشر أمثالها .

عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من صام ستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها « . رواه ابن ماجه (١٧١٥) .
وعليه :
فكيف سيكون حساب من صام من رمضان (٢٥) يوماً - مثلاً - ثم أتبعه ستا من شوال قبل القضاء ؟؟!
ومعلوم أنه من لم يتم صوم الشهر ثم صام الست قبل القضاء : فلا يصدق عليه الحديث لأنه لم يصم « رمضان « !!

٩. وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : لا يقبل الله نافلة حتى تؤدى فريضة , فننزه أمنا عائشة أن تتقرب إلى الله بنافلة قبل فريضة من الجنس نفسه !

١٠. ونطمئن من أحب الخير وحرص عليه أنه يمكنه تحصيل الأجر نفسه - وهو صيام الدهر - بعمل غيره ولعله أيسر منه ! وهو صيام ثلاثة أيام من كل شهر .
وفي مسند أحمد (١٥١٥٧) عن معاوية بن أبي قرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر وإفطاره « .
والحديث : صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٨٠٦) .
ثم - من فضل الله - وجدت ما قلته هنا عن الإمام عبد الله بن المبارك حيث قال : هو حسن - أي : صيام الست من شوال - هو مثل صيام ثلاثة أيام من كل شهر . « سنن الترمذي « (٧٥٩) .
ملاحظة على الفائدة العاشرة :
هنالك فرق بين أجر صيام الدهر الوارد في حديث الست من شوال , وحديث « من صام ثلاثة أيام من كل شهر كان كصيام الدهر « وهو : أن أجر الأول : هو أجر الفرض المضاعف , بمعنى أن له أجر صيام رمضان في العام كله .
وأجر الثاني : هو أجر النافلة المضاعف , بمعنى أن له أجر صيام نافلة في العام كله .

هذه النقول فيها ما ذكرته في مسألة ثواب الست من شوال والفرق بينه وبين صيام ثلاثة أيام من كل شهر , والحمد لله على توفيقه :
١. في « تحفة المحتاج « (٣ / ٤٥٧ , ٤٥٨) .
(وستة) في نسخة « ست « بلا تاء كما في الحديث وعليها فسوغ حذفها حذف المعدود (من شوال) ؛ لأنها مع صيام رمضان أي : جميعه وإلا لم يحصل الفضل الآتي وإن أفطر لعذر كصيام الدهر رواه مسلم أي : لأن الحسنة بعشر أمثالها كما جاء مفسرا في رواية سندها حسن ولفظها « صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام - أي : من شوال - بشهرين فذلك صيام السنة « أي : مثل صيامها بلا مضاعفة نظير ما قالوه في خبر « { قل هو الله أحد } تعدل ثلث القرآن « وأشباهه , والمراد ثواب الفرض وإلا لم يكن لخصوصية ستة شوال معنى ؛ إذ من صام مع رمضان ستة غيرها يحصل له ثواب الدهر لما تقرر فلا تتميز تلك إلا بذلك , وحاصله أن من صامها مع رمضان كل سنة تكون كصيام الدهر فرضاً بلا مضاعفة ومن صام ستة غيرها كذلك تكون كصيامه نفلا بلا مضاعفة كما أن يصوم ثلاثة من كل شهر تحصله أيضا .

٢. وفي « حاشية الجمل « (٢ / ٣٥١ , ٣٥٢) .
(وستة من شوال) لخبر مسلم : « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر « . وخبر النسائي « صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي من شوال بشهرين فذلك صيام السنة « أي : كصيامها فرضا وإلا فلا يختص ذلك بما ذكر لأن الحسنة بعشر أمثالها (واتصالها) بيوم العيد (أفضل) مبادرة للعبادة وتعبيري باتصالها أولى من تعبيره بتتابعها لشموله الإتيان بها متتابعة وعقب العيد .

٣. وفي « مطالب أولي النهى « (٢ / ٢١٥)
(و) سن صوم (ستة) أيام (من شوال) , ولو متفرقة , (والأولى تتابعها) , وكونها (عقب العيد , إلا لمانع , كقضاء) ونذر , (وصائمها) , أي : الستة من شوال (مع رمضان) , أي : بعده , (كأنما صام الدهر) فرضا , كما في « اللطائف « وذلك لما روى أبو أيوب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صام رمضان , وأتبعه ستا من شوال , فكأنما صام الدهر « رواه أبو داود والترمذي , وحسنه .

٤. وفي « الموسوعة الفقهية « (٢٨ / ٩٣) .
وصرح الشافعية , والحنابلة : بأن صوم ستة أيام من شوال - بعد رمضان - يعدل صيام سنة فرضا , وإلا فلا يختص ذلك برمضان وستة من شوال , لأن الحسنة بعشرة أمثالها .
[[مع التنبيه على تخريج الحديث في كتاب « مطالب أولي النهى « فهو في « مسلم « من حديث أبي أيوب رضي الله عنه .]]

كتبه
إحسان بن محمد بن عايش العتيبي
أبو طارق

مخلف سليمان

نظام التقييم المصرفي CAMELS

إن تطور العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجد الحاجة إلى توفير نظم رقابية متطورة تساعد في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف , وبيان وتوصيف المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي والإفصاح عنها بالشكل الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها .

ولهذه الغاية بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام ١٩٨٠ من طرف المصرف الفيدرالي الأمريكي حيث تتمثل هذه الطريقة في مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم تحليل الوظيفة المالية لأي مصرف , ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة من الوسائل الرقابية المباشرة التي تمارسها الجهات الرقابية على المصارف , ويتكون نظام التقييم المصرفي CAMELS من ستة مقومات هي ١:

- كفاية رأس المال Capital Adequacy
- جودة الأصول Asset Quality
- جودة الإدارة Management Quality
- إدارة الربحية Earning Management
- درجة السيولة Liquidity Position
- الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk

إن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS, هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة, أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر .

وقد أثبت نظام CAMELSبأنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد , كما أنه أثبت فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص .

ميزات معيار CAMELS :

يمكن تلخيص أهم ميزات معيار CAMELS في النقاط التالية :

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد .
- توحيد أسلوب كتابة التقارير .
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية .
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها .
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل .

وبغية الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة للتحليل الذي نقوم به , يتطلب نظام التقييم الموحد إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية, ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (١إلى ٥) حيث يكون التصنيف (١) الأفضل, والتصنيف (٥) الأدنى, ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها. وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (٤) أو (٥) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها. فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي مع إيلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم المصرف.

أما المصارف التي يكون تصنيفها (٣) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف, وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول, فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة, مما يتطلب من المصرف المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة. أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (١ و٢) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي, وتعتبر ذات إدارة راسخة, وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

١ - طارق عبد العال حماد - تقييم أداء البنوك التجارية « تحليل العائد والمخاطرة « - الدار الجامعية - الإسكندرية -مصر- ص ١٠٣

أولاً - كفاية رأس المال Capital Adequacy :

برز استخدام كفاية رأس المال في منصف القرن الماضي بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع ثم تطور لاحقاً بقيام لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بإعداد بازل (١) والذي اشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد نسبة كفاية رأس المال (بازل ١) بنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة , حيث حددت نسبته بـ (٨٪) وتم تطبيقه من قبل المصارف العاملة في اغلب دول العالم .

ولكن بعد التطبيق لمعيار بازل١ ظهرت فيه بعض نقاط الضعف وبناء عليه فإن لجنة بازل قامت في عام ١٩٩٩ بتقديم معيار جديد لكفاية رأس المال بهدف تعزيز سلامة ومتانة النظام المالي المصرفي وتغطية أشمل للمخاطر التي تواجه المصارف , حيث سمي هذا المعيار بمعيار بازل ٢

ويمكن تصنيف رأس مال المصارف ضمن المجالات التالية :

١- المصرف الذي يصنف رأسماله (١) بموجب المؤشرات التالية:

- أداء قوي للأرباح.
- النمو الجيد للأصول.
- خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية, وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.
- معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين, مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة, (معقولية توزيع الأرباح: تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب).
- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة, وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

٢- المصرف الذي يصنف رأسماله (٢) لديه نقص خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (١) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية, ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً, فضلاً عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كافٍ لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال. ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

٣- المصرف الذي يصنف رأسماله (٣) يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. مما يتطلب قيام الإدارة والمساهمين بمناقشة سليمة للقضايا ذات الشأن. واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. ومن أسباب التصنيف أيضاً وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال, فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله, وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلباً على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

٤- المصرف الذي يصنف رأسماله (٤) يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية. حيث يكون لدى المصرف مستوى عالٍ من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله. كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية. و/أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته. وبناءً على ما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية, ولكن من الواضح عدم وجود كفاية في رأس المال. فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءً فورياً لتصحيح الاختلالات, فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف. مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

٥- المصارف التي يصنف رأسمالها (٥) تعتبر معسرة. بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لملافاة خسائر المودعين والدائنين. حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي. مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

ثانياً- جودة الأصول Assets Quality :

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات. لأن حيازة المصرف على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:١

١- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.

٢- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها, والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.

٣- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.

٤- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.

٥- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة

٦- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات, ملاحقة المقترضين... الخ).

٧- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمانات المتعثرة.

٨- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار بالأوراق المالية, الأصول الثابتة, والكمبيالات....الخ

١- شوقي بو رقبة - طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية - جامعة الملك عبد العزيز - جدة السعودية - ٢٠٠٩ - ص ٩

ثالثاً- جودة الإدارة Management Quality :

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساساً في : الحوكمة , الموارد البشرية , الإجراءات , المراقبة , التدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة المصرف من خلال المعايير التالية :

- الحوكمة : حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة .
- الموارد البشرية : ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين , وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين , وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء .
- عملية المراقبة والتدقيق : حيث يتم تقييم دجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة , وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية .
- نظام المعلومات : والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب .
- التخطيط الاستراتيجي : والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجاً متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل , وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه .

رابعاً - إدارة الربحية Earning Management :

تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف, فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول. ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية ١ :

١- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر, وتدعيم كفاية رأس المال, ودفع حصص أرباح معقولة.

٢- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.

٣- حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.

٤- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية, والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.

٥- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.

٦- كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض.

هذا وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء المصارف الأدنى ذات الصفات المتشابهة. إلا أن التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدي إلى نتائج مضللة. فعلى سبيل المثال: قد يعكس المصرف أرباحاً عالية جداً, لكن مصدر الأرباح قد يتأتى من حدث لمرة واحدة أو من نشاطات غير تقليدية (عالية المخاطر). كما أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الربحية, فإن الاحتفاظ بالأرباح يبقى غير كاف للسماح بنمو رأس المال والحفاظ على سير خطي لنمو الأصول.

خامساً - درجة السيولة Liquidity Position :

تعتبر السيولة في المصرف من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك, حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية المصرف من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري. وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها, أو تأجيل تسديد وديعة مستحقة الدفع. كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن آجال استحقاقها بعد. بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى المصرف, الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة المصرف.

ويمكن تعريف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة, أما السيولة في المصرف فيمكن تعريفها على أنها قدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة.

ويتم تحديد السيولة في أي مصرف من خلال العوامل التالية :

١- حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية.

٢- مدى ملاءمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.

٣- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض.

٤- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة .

٥- مدى الاعتماد على الإقراض ما بين المصارف لتلبية احتياجات السيولة.

٦- مدى ملاءمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة والإشراف (أنظمة المعلومات الإدارية).

٧- الحالة الاقتصادية السائدة , فإذا كانت حالة انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة , وذلك تخوفاً من عدم إمكانية تسديد الزبائن مستحقاتهم , وإما إذا كانت حلة رواج فإن الطلب على الأموال سيزداد وبالتالي يقوم المصرف بتمويل المؤسسات والأفراد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كمية السيولة في المصرف .

وتقاس نسبة السيولة بنسبة التوظيف إلى الودائع , أي مدى استخدام المصرف للودائع لتلبية احتياجات العملاء وهي نسبة التوظيف , وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المصرف في تلبية القروض الإضافية ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع

١- د. علي عبد الله الشاهين - أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين الدولي) - الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين ٢٠٠٥

نظام التقييم المصرفي CAMELS

سادساً - الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk :

في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لا بد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح المصرف للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية إلى جانب قياس ومتابعة العديد من المخاطر وأهمها :

١- مخاطر الائتمان : وهي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة الطرف المتعامل معه على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد لها، وقد تؤدي إلى فشل البنك. ويمكن التقليل من هذه المخاطرة أو الحد منها من خلال مراقبة مجموع المبالغ التي يتم منحها كائتمان لعمليات التعامل بالعملات، ومبالغ الائتمان الممنوحة لعمليات السوق النقدي، فضلاً عن الأخذ في الاعتبار مجموع المبالغ التي يمكن منحها لجهة واحدة، كما تظهر تلك المخاطر في حالة «عدم قدرة البنك على تكوين المخصصات الكافية لتجنيب تعرض أموال المودعين لخسائر محسوبة، وإظهار الدخل المحقق بصورة مغالى فيها نتيجة لعدم استبعاد الفوائد المهمشة

٢- مخاطر السعر: هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية، الأولى هي (أسعار الفائدة على العملات) حيث تؤثر على عمليات السوق النقدي خاصة عندما يكون آجال استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابقة، وتكمن هذه الخطورة في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفوائد خلال فترة عدم التطابق سواء كان ذلك في المبالغ المقرضة أو المقترضة، أو تاريخ الحق المتعلق بكل منها.

أما النوع الثاني فهو (أسعار الصرف) ويظهر واضحاً في التغيرات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية، وتكمن هذه المخاطر في نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الصرف لهذه العملات بسبب الاحتفاظ بأوضاع ومراكز عملات غير متلائمة إلى حد كبير.

٣- مخاطر التسويق والتسييل : وهي المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على الحصول على الأموال السائلة عند الحاجة الضرورية لها نتيجة لعدم التطابق في التدفق النقدي لأجال عقود المقايضة أو التبديل للعملات، خاصة إذا كان بعض مراكز تلك العملات صعبة التسويق، أو كانت المبالغ المستحقة من عملة معينة في يوم معين كبيرة جداً مما يجعل من الصعب بيعها والحصول على العملات الأخرى المطلوبة، الأمر الذي يتطلب اقتراض مثل هذه العملات من السوق النقدي، وهو ما لا يتوفر في بعض الأحيان، وإذا توفر ذلك فقد تكون تكلفة الحصول على العملات المطلوبة عالية جداً هذا فضلاً عن عدم التماثل في آجال استحقاقات المراكز المحتفظ بها من العملات.

في الختام اتمنى الفائدة للجميع والى اللقاء مع موضوع جديد في عددنا القادم ان شاء الله

مخلف سليمان
ماجستير إدارة أعمال

نظرية التكاليف المتغيرة

أ - رمضان رجب

نظرية التكاليف المتغيرة :

تقوم على أساس التحميل الجزئي أي تحميل وحدات النشاط بنصيبها من عناصر التكاليف المتغيرة فقط . واعتبار التكاليف الثابتة تكاليف دورية أو زمنية تحمل على قائمة نتائج الأعمال

مزايا النظرية :

١- يتم تقويم المخزون بالتكلفة المتغيرة فقط والتكلفة الثابتة تحمل لقائمة نتائج الأعمال . وبالتالي لا يحدث نقل للتكاليف الثابتة من الفترة الحالية إلى فترة مقبلة وذلك تطبيقا لمبدأ سنوية المحاسبة (استقلال السنوات)

٢- تساعد النظرية الإدارة في القيام بوظائفها من اتخاذ القرارات في مجال :

أ-تحديد سعر بيع الوحدة
ب- تحديد حجم الإنتاج
ج- اتخاذ قرار بالاستمرار في الإنتاج أو التوقف
د- الشراء من الخارج أو التصنيع الداخلي

٣- تساعد النظرية في حل مشكلة توزيع وتحميل عناصر التكاليف غير المباشرة على الوحدات المنتجة نظرا لمعالجة الجزء الثابت من التكاليف غير المباشرة على أساس أنها تكاليف زمنية ترحل لقائمة الدخل دون الحاجة إلى استخدام معدلات تحميل لتوزيعها على الوحدات المنتجة .

الانتقادات :

١- على الرغم من أن التكاليف الثابتة لم تنفق على الإنتاج إلا أن الإنتاج استفاد من بعض عناصرها . وهذه التكاليف تعمل على المحافظة على طاقات المشروع في حالة تأهب واستعداد للتشغيل . لذلك من الضروري أن تتضمن تكلفة وحدة النشاط نصيبها من هذه التكاليف بقدر الاستفادة .

٢- صعوبة الفصل بين عناصر التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة . فهناك بعض عناصر تكاليف شبه متغيرة أو شبه ثابتة . قد يعمل المحاسب على دراسة سلوك هذا العنصر تجاه تغيرات حجم النشاط خلال فترة طويلة من الزمن وبعد أن يصل إلى التبويب المطلوب قد تتغير طبيعة العنصر مما يؤدي إلى ضرورة إعادة تبويبه .

ونقوم بالتوضيح مستخدمين نفس المثال العدد السابق

أنتجت مصانع المحاسب العربي عام ٢٠١١ م(١٢٠٠٠) وحدة بيع منها (١٠٠٠٠) وحدة بسعر ٥٠ جنية . وبلغت تكاليف الإنتاج للوحدة كما يلي :

مواد ٧ جنية . عمل ٥ جنية . ت.ص.غير مباشر متغيرة ٤ جنية . ت.ص.غير مباشر ثابتة ٣,٨٥ جنية

وتتوقع الشركة عام ٢٠١٢ م ما يلي :

١- إنتاج ١٤٠٠٠ وحدة وبيعها جميعها
٢- انخفاض تكلفة المواد بنسبة ١٠ ٪
٣- ارتفاع تكلفة العمل بنسبة ١٠ ٪
٤- درجة مرونة التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة ١٠٠ ٪
٥- التكلفة التسويقية المتغيرة للوحدة الواحدة ٣ جنية
٦- إجمالي التكاليف التسويقية الثابتة ١٠٠٠٠ جنية
٧- التكاليف الإدارية والتمويلية ٢٠٠٠٠ جنية
٨- الطاقة التسويقية والإنتاجية المتاحة ٢٠٠٠٠ وحدة

المطلوب : ١- إعداد قائمة تكاليف ونتائج العمال المتوقعة لعام ٢٠١٢م بإتباع :
وقد قمنا بالعدد السابق توضيح نظرية التكاليف الإجمالية وفى هذا العدد سنوضح نظرية التكاليف المباشرة

نظرية التكاليف المتغيرة

١- يجب أولا إعداد بيانات التكاليف للعام ٢٠١٢ م (المتوقع) كما يلي :

البيانات	عام ٢٠١١ م	عام ٢٠١٢ م (المتوقعة)
الإنتاج	١٢٠٠٠ وحدة	١٤٠٠٠ وحدة
المبيعات	١٠٠٠٠ وحدة	١٤٠٠٠ وحدة
مواد مباشرة	٧ جنية	٦,٣ (٧ - ٧ × ١٠ ٪) = ٦,٣ جنية
عمل مباشر	٥ جنية	٥,٥ (٥ + ٥ × ١٠ ٪) = ٥,٥ جنية
ت.ص. غير ش .م	٤ جنية	٤ ١٠٠ ٪ أي أنها تكاليف متغيرة نصيب الوحدة ثابت
ت.ص.غير ش .ث	٣,٨٥ جنية	إجمالي التكاليف الثابتة = ٣,٨٥ × ١٢٠٠٠ = ٤٦٢٠٠ وحيث أن التكاليف الثابتة لا تتأثر بتغير حجم النشاط أي أن التكاليف الثابتة لعام ١٤٢٥ = ٤٦٢٠٠ ولكن نصيب الوحدة يتغير بتغير حجم النشاط نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة = ٤٦٢٠٠ / ١٤٠٠٠ = ٣,٣
ت.س.م	٣ جنية	٣ جنية (نصيب الوحدة من التكاليف المتغيرة ثابت)
ت.س.ث	١٠٠٠٠ جنية	١٠٠٠٠ جنية
ت.إدارية وتمويلية	٢٠٠٠٠ جنية	٢٠٠٠٠ جنية
طاقة إنتاجية وتسويقية	٢٠٠٠٠وحدة	٢٠٠٠٠ وحدة
سعر بيع الوحدة	٥٠ جنية	٥٠ جنية

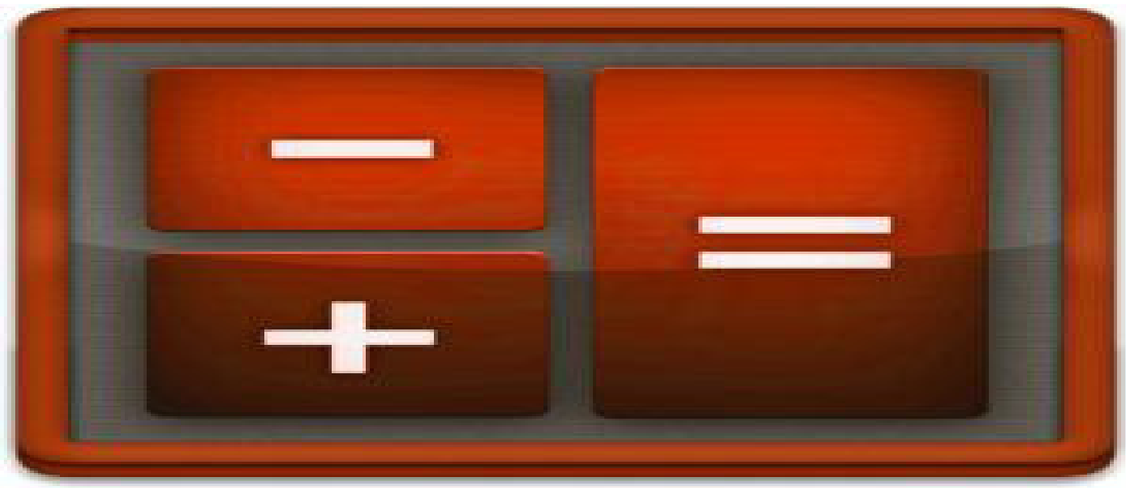

نظرية التكاليف المتغيرة :

قائمة التكاليف في ظل نظرية التكاليف المتغيرة

البيانات	مبلغ جزئى	مبلغ كلى	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة
أولا : تكاليف الإنتاج (صناعية)				
أ- تكاليف مباشرة (متغيرة)				٦,٣
مواد	٨٨٢٠٠		١٤٠٠٠	٥,٥
أجور	٧٧٠٠٠		١٤٠٠٠	
تكلفة أولية		١٦٥٢٠٠		
ب- تكاليف غير مباشرة (متغيرة)				٤
تكاليف صناعية غير مباشرة متغيرة	٥٦٠٠٠	٥٦٠٠٠	١٤٠٠٠	
		٢٢١٢٠٠		
تكلفة الإنتاج		٠		
+تكلفة وحدات تحت التشغيل أول الفترة		٠		
- تكلفة وحدات تحت التشغيل آخر الفترة				
				١٥,٨
تكلفة الإنتاج التام		٢٢١٢٠٠	١٤٠٠٠	١٦
+ تكلفة وحدات تامة أول الفترة		٣٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٥,٨
-تكلفة وحدات تامة آخر الفترة		٣١٦٠٠	٢٠٠٠	
تكلفة الإنتاج التام للوحدات المباعة		٢٢١٦٠٠		
ثانيا: التكاليف التسويقية				٣
تكاليف تسويقية متغيرة	٤٢٠٠٠		١٤٠٠٠	
مجموع التكاليف التسويقية		٤٢٠٠٠		
تكلفة المبيعات		٢٦٣٦٠٠		

قائمة الدخل تبعا لنظرية التكاليف المتغيرة

البيانات	مبلغ جزئى	مبلغ كلى
الإيرادات		٧٠٠٠٠٠
يخصم تكلفة المبيعات		٢٦٣٦٠٠
مجمل الربح		٤٣٦٤٠٠
يطرح تكاليف ثابتة :		
تكاليف صناعية ثابتة	٤٦٢٠٠	
تكاليف تسويقية ثابتة	١٠٠٠٠	
تكاليف إدارية وتمويلية	٢٠٠٠٠	
		٧٦٢٠٠
صافي الربح		٣٦٠٢٠٠

دليل تعليمات النواحى العملية للاعتمادات المستندية (استيراد)

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبة أجمعين ومن أهتدى بهدية إلى يوم الدين
وبعد
هذه المادة التي سيتم شرحها في أكثر من عدد هي ليس من إعدادي من باب الأمانة العلمية ولكني وجدتها ضمن المواد التي كنت أحملها من صفحات الإنترنت وفي الحقيقة هي مادة جميلة جداً وللأسف لا يوجد بالملف إسم صاحب هذه المادة حتى أتمكن من الإتصال به وشكره على هذه المادة . سنبدأ على بركة الله بالجزء الاول وأعدكم إنني لا ازيد ولا أنقص في المادة العلمية راجياً من الله أن يكتب لصاحبها الثواب الجزيل في الدنيا والأخرة ...
اللهم أمين اللهم أمين .....
****

البـــاب الأول : النواحي العملية

الفصل الأول

الخطوات العمومية من جانب المستورد قبل قيامه بفتح الاعتماد المستندي:

عندما يرغب المستورد في التعاقد علي استيراد بضاعة من الخارج فإنه يتصـــل بالمورد ويتفق معه علي كافة شروط توريد البضاعة المطلوبة ويرســـل له الأخير فاتورة مبدئيـــة PROFORMA INVOICE يوضح بها بيانات عديدة من أهمها: نوع البضاعة وصنفها وكمياتها وأوزانها وطريقة تعبئتها - ومدة توريدها ووسيلة شحنها وشروط تسليمها وأساس تسعيرها وقيمتها وأخيراً وسيلة تنفيذ العملية عن طريق قيام المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح المورد.

وفيما يلي بيان بالمستندات الواجب تقديمها عند فتح الاعتماد المستندي:

١- صورة من الفاتورة المبدئية الموضحة أعلاه.
٢- صورة من بطاقة القيد في سجل المستوردين (بطاقة استيرادية) في حالة الاستيراد بغرض الاتجار/ صورة من بطاقة استيراد احتياجات مستلزمات الإنتاج في حالة الاستيراد بغرض التصنيع/فاتورة معتمدة من الهيئة العامة للاستثمار في حالة الاستيراد بالنسبة للجهات الخاضعة لقانون الاستثمار.
٣- طلب فتح اعتماد مستندي APPLICATION (نموذج ٤٢ اعتمادات) مستوفياً كافة البيانات ويوقع عليه بالتوقيعات المعتمدة لدى البنك مع ضرورة ختم طلبات فتح الاعتمادات المستندية بخاتم وارد يوضح فيه اليوم والساعة.
٤- عدد ٣ نسخ من طلب تمويل واردات بالعملات الحرة (نموذج ١١) موقع عليها من العميل ويتضمن (بيانات عن المستورد - البضاعة المستوردة - طريقة التمويل - قيمة المصاريف الإدارية المسددة) ويعتمد هذا النموذج من البنك بعد فتح الاعتماد ويرسل نسخة إلي وزارة التجارة الخارجية مرفق بها صورة من الفاتورة المبدئية عند فتح الاعتماد ونسخة تسلم للعميل مع مستندات الشحن والنسخة الثالثة يحتفظ بها في ملف الاعتماد.
٥- أي مستندات أخرى إضافية يتعين تقديمها طبقاً للتعليمات السارية.

أهم بيانات طلب فتح الاعتماد المستندي:

١- يجب أن يبين العميل عما إذا كان يرغب في فتح الاعتماد المستندي بإحدى الطرق التالية:
- كامل التفاصيل بالتلكس أو السويفت.
- كامل التفاصيل بالبريد السريع أو البريد الجوي.
- تلكس مختصر أو سويفت متضمناً البيانات الأساسية للاعتماد المستندي وباقي التفاصيل بالبريد السريع أو البريد الجوي.
٢- اختيار العميل مراسل معيناً في بلد المستفيد كوسيط بناء علي طلب المستفيد أو يترك العميل اختيار المراسل في الخارج إلي البنك.
٣- تعيين نوع الاعتماد المستندي المطلوب فتحه علي ضوء اتفاقه مع المورد مثلاً قابلاً أو غير قابل للإلغاء. مؤيد أو غير مؤيد.
٤- إيضاح اسم المورد كاملاً وعنوانه بالتفصيل تلافياً للتأخير في إبلاغه بالاعتماد.
٥- قيمة الاعتماد المستندي بالأرقام والحروف منعاً لأي لبس أو خطأ.
٦- إيضاح عما إذا كان السعر يشمل مصاريف الشحن والتأمين أم لا مثال ذلك:
- أي هل السعر (F.O.B (FREE ON BOARD بمعني أن السعر يشمل التسليم علي ظهر الباخرة.
- أم C.F.R (COST AND FREIGHT) بمعني أن السعر يشمل تكاليف الشحن (النولون).
- أم C.I.F (COST INSURANCE & FREIGHT) بمعني أن السعر يشمل الشحن (النولون) والتأمين.
٧- تحديد أجل لصلاحية الاعتماد المستندي بالنسبة للدفع وأجل آخر بالنسبة للشحن فقد يكون أجل الاعتماد المستندي واحد بالنسبة للدفع وبالنسبة للشحن. فقد يكون التاريخ الأول بعد الثاني بفترة تسمح للمصدر بتقديم مستندات الشحن للبنك الوسيط.
ويجب أن يشترط الاعتماد المستندي مدة محددة لتقديم المستندات وإذا لم يشترط مثل هذه المدة فإن البنوك لا تقبل المستندات المقدمة إليها بعد ٢١يوم تالية لتاريخ الشحن وبشرط أن تقدم المستندات خلال صلاحية الاعتماد. وأحياناً تحدد المهلة الواجب تقديم مستندات الشحن خلالها.
٩- المستندات التي يطلب من المصدر تقديمها عن الاعتماد المستندي وتشمل عادة:
أ - فاتورة من نسخة أو عدد معين من النسخ .
ب- شهادة أصل البضاعة (شهادة منشأ) وهي تصدر عادة من الغرفة التجارية أو اتحاد الصناعات في بلد المصدر ويصدق عليها من القنصلية المصرية في بلد المصدر حسب رغبة العميل وبما لا يتعارض مع التعليمات السارية.
جـ- وثيقة أو شهادة تأمين وهي عقد يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له عن الأضرار الناشئة عن الأخطار الموضحة بالوثيقة أو الشهادة وذلك مقابل دفع قسط معين ويلتزم المصدر بتقديم هذا المستند من عدمه تبعاً لشروط الاعتماد المفتوح.

وأهم محتويات الوثيقة ما يلي:
- اسم المؤمن والمؤمن له.
- تاريخ الوثيقة.
- مبلغ التأمين.
- مدة التأمين.
- وصف البضاعة وقيمتها.
- اسم ميناء الشحن وميناء التفريغ.
- تاريخ الشحن.
- وسيلة النقل (سفينة - طائرة - لوري - سكة حديد .....الخ).
- بيان الأخطار التي تغطيها الوثيقة.

د - سند الشحن:
وهو المستند الذي يثبت عقد الشحن والنقل. وهو الوثيقة التي تثبت ملكية البضاعة ويوقع عليها الربان أو الناقل أو وكيل أي منهما مع توضيح اسم وصفة الموقع . إقرارا منه باستلامه البضاعة ووضعها علي ظهر الباخرة.

وأهم محتويات الوثيقة ما يأتي:
رقم السند- اسم السفينة - ميناء الشحن - ميناء الوصول - اسم الشاحن - اسم المستورد - الأرقام والعلامات اللازمة للتحقق من البضاعة - عدد الطرود ووزنها - عدد النسخ الصادرة من السند
- بيان البضاعة ويراعى أن يكون مختصر وغير متعارض مع وصف البضاعة الوارد في الاعتماد المستندي - بيان عما إذا كان النولون مدفوع مقدماً أم سيدفع في ميناء الوصول - بيان ما إذا كانت البضاعة مشحونة علي ظهر الباخرة ON BOARD أم علي السطح ON DECK - تاريخ الشحن - صادرة أو مظهرة باسم البنك - وقد يستعاض في بعض الأحيان عن سند الشحن البحري B/L ببوليصة شحـــن جوي (AWB) AIR WAY BILL) صادرة باســـم البنك أو إيصالات طـــرود بريديـــة PARCEL POST RECEIPTS لأمر البنك مع ذكر اسم المشتري أو لأمر المشتري مباشرة وفقاً لظروف العملية.
هـ- المستندات الأخرى التي تستلزم طبيعة البضاعة المستوردة تقديمها - مثال ذلك شهادة المعاينة أو الفحص والشهادة الزراعية والشهادة الصحية وشهادة الخلو من الآفات وشهادة خلو من الإشعاع .....الخ.

هذا ويجب مراعاة عدم استعمال بعض المصطلحات مثل درجة أولى FIRST CLASS أو مشهورة WELL KNOWN أو ما يشابهها لوصف الجهة المصدرة لأية مستندات مطلوب تقديمها عن الاعتماد المستندي. وإذا استعملت مثل هذه المصطلحات (ضمن شروط الاعتماد المستندي) أو لم يذكر جهة إصدار هذه الشهادات فللبنوك أن تقبل المستندات كما هي مقدمة لها بدون مسئولية عليها.
٩- بيان البضاعة المطلوبة وكميتها وسعرها وعلى أن يكون ذلك باللغة الأجنبية ويراعى أن تكون البيانات مختصرة ما أمكن لأن الاعتماد المستندي أداة تمويل وليست وسيلة للتحقق من البضاعة المشحونة إلي المستورد بموجبه.

١٠- ويجب إيضاح ما إذا كانت البضاعة مطلوب شحنها دفعة واحدة أو أكثر كما يجب النص علي اسم ميناء الشحن وميناء الوصول وعما إذا كان مسموحاً بتفريغ البضاعة وإعادة شحنها بالطريق من عدمه.
١١- بيانات متعلقة بحق البنك في رهن البضاعة رهناً حيازياً ضماناً لكامل حقوقه قبل العميل.
١٢- وأخيراً يرد بالطلب ما يفيد أن جميع الشروط والنصوص الواردة به وكذلك شروط ونصوص الاعتماد المستندي الذي سيفتح تخضع في تفسيرها للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة من غرفة التجارة الدولية.
ويجب علي مقدم الطلب ذكر اسمه وعنوانه ورقم حسابه المطلوب الخصم عليه بقيمة الاعتماد والعمولات والمصاريف البنكية كما يجب أن يوقع علي الطلب بالتوقيعات المعتمدة لدى البنك.
ونضيف إلي ما تقدم أن المستندات الوارد ذكرها - والتي يطلب من المصدر تقديمها عادة ليست هي كل المستندات - حيث توجد مستندات أخرى قد تطلب منه اما:
أ - بناء علي التعليمات الصادرة من الجهات المعنية مثال ذلك: ضرورة تقديم خطاب ضمان صادر من أحد بنوك الدرجة الأولي في بلد المصدر بقيمة الدفعة المقدمة.
ب- بناء علي رغبة المستورد (لأنه يراها ضرورية لتحقيق مصالحه) مثال ذلك:
- صورة من البرقية أو التلكس التي قام المصدر بأخطار المستورد بها خلال مدة معينة من تاريخ شحن البضاعة مبيناً بها كافة تفاصيل الشحنة.
- إقرار بمطابقة مواصفات البضاعة المشحونة لمواصفات البضاعة المتفق عليها.
وهذه المستندات الإضافية مذكورة علي سبيل المثال لا الحصر

الإجراءات اللازمة من جانب البنك قبل فتح الاعتماد المستندي:

بعد أن يتقدم العميل بطلب فتح الاعتماد المستندي مستوفياً لكافة البيانات السابق ذكرها ومرفقا به المستندات اللازمة تبعاً لكل حالة والتي تتطلبها القوانين والقرارات المنظمة في هذا الشأن وبعد التأكد من صحة هذه البيانات والمستندات وتوقيع العميل يقوم البنك باتخاذ الإجراءات التالية:
١- استيفاء أي مما يأتي تبعاً لكل حالة علي حدة:
أ - بالنسبة للاعتمادات المستندية التي تفتح في نطاق التسهيلات المصرفية:
 تدبير التسهيلات المصرفية اللازمة لدى المراسل الذي يفتح عليه الاعتماد المستندي.
ب- بالنسبة للاعتمادات المستندية التي تفتح في نطاق تسهيلات الموردين لمدة تزيد عن سنة:
- تقديم العميل ما يفيد تسجيل الاعتماد لدى البنك المركزي المصري.
جـ- بالنسبة للاعتمادات المستندية التي تفتح في نطاق الصفقات المتكافئة لابد من وجود موافقة وزارة التجارة الخارجية وكذلك قطاع المؤسسات المالية بالوزارة بالترتيبات النقدية لتنفيذ الصفقة.
د - بالنسبة للاعتمادات المستندية التي تفتح في نطاق السوق الحرة للبنك:
- تدبير غطاء الاعتماد المستندي من موارد السوق الحرة للبنك.

هـ- بالنسبة للاعتمادات المستندية التي تفتح في نطاق القروض الدولية:

- حجز قيمة الاعتماد المستندي من مركز القرض الممسوك لدى البنك.

٢- تتم محاسبة العميل فيما يتعلق بدفع قيمة الاعتماد المستندي علي ضوء وجود تسهيلات ائتمانية ممنوحة له من البنك لهذا الغرض من عدمه - ففي حالة عدم وجود تسهيلات ائتمانية يجب علي العميل سداد قيمة الاعتماد المستندي بالكامل عند فتحه مضافاً إليها العمولات والمصاريف البنكية. أما في حالة وجود تسهيلات ائتمانية ممنوحة له فيتعين الالتزام بشروط تلك التسهيلات وتنفيذها بكل دقة في كافة مراحل الاعتماد المستندي «فتح - ورود مستندات - استحقاق - حسب الحالة»، وتتوقف نسبة الغطاء النقدي علي عدة اعتبارات منها نوع البضاعة ومركز العميل المادي وسمعته واستعداده للوفاء بديونه وكذا التعليمات والقوانين السارية.

والاعتماد المستندي قد يفتح بقيمة البضاعة المراد استيرادها بالكامل وقد يفتح بجزء منها وذلك في الحالات التالية علي سبيل المثال لا الحصر:

أ - قد يتفق المستورد مع المصدر علي سداد نسبة أو مبلغ معين من قيمة البضاعة المطلوبة مقدماً علي أن يفتح بالباقي اعتماداً مستندياً ويعتبر الدفع المقدم من شروط الدفع الاستثنائية.

ب- قد يتم الاتفاق علي فتح الاعتماد المستندي بنسبة ٩٠٪ مثلاً من قيمة البضاعة علي أن يستبقى المستورد الـ ١٠٪ الباقية لحين وصول البضاعة وفحصها.

جـ- قد يتم الاتفاق علي البندين السابقين معاً. أي يدفع مثلاً الـ ١٠٪ مقدماً و٨٠٪ مقابل اعتماد مستندي والـ ١٠٪ الباقية تحول بعد ورود البضاعة.

أ -وائل مراد

بضاعة آخر المدة

ما هي بضاعة آخر المدة ؟

هي عناصر بضاعة التي تملكها المنشآت وهي معدة للبيع وبما أن البضاعة ستحول إلى النقدية خلال السنة فإنها تظهر في الميزانية ضمن الأصول المتداولة بعد أرصدة العملاء لأن الأخير أقرب إلى التحويل إلى نقدية من بضاعة أخر المدة .

- في المنشآت الصناعية يطلق عليها بالمخزون السلعي
- تعتبر بضاعة أخر المدة من أهم الأصول المتداولة وذلك لكبر حجمها بالنسبة لباقي الأصول الأخرى

ما هي الآثار المترتبة على الخطأ في تحديد بضاعة آخر المدة؟

- إذا حدث تخفيض في بضاعة أخر المدة فإنه يترتب علية زيادة تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي يتم تخفيض أرباح هذه الفترة .
- إذا حدث زيادة في بضاعة آخر المدة فإنه يترتب علية تخفيض تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي يتم زيادة أرباح هذه الفترة .
- إذا حدث تخفيض في بضاعة أول المدة فإنه يترتب عليه تخفيض تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي يتم زيادة أرباح هذه الفترة .
- إذا حدث زيادة في بضاعة أول المدة فإنه يترتب علية زيادة في تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي يتم تخفيض أرباح هذه الفترة .

ما هي مكونات بضاعة آخر المدة ؟

تتضمن بضاعة أخر المدة العناصر التالية :-

١- البضاعة المملوكة للمنشأة والموجودة بمخازنها وفروعها ومعارضها .

٢- البضاعة الباقية دون بيع لدى وكلاء الشركة للبيع بالعمولة .

٣- البضاعة التي بالطريق والمشتراة فعلاً وسجلت بالدفاتر ولكن لم تصل إلى مخازن المنشأة بعد .

٤- البضاعة الموجودة بالجمارك والمستوردة من الخارج وتم إثباتها بالدفاتر ولكنها لم تصل إلى المخازن الخاصة بالشركة بعد .

٥- البضاعة المرسلة للعملاء برسم البيع أو الرد . ولكن لم يتم رد يفيد قبول العملاء شراء البضاعة وفي نفس الوقت فإن المحدد للعملاء والتي يمكن بعدها اعتبار البضاعة مباعة لهم . هذه المدة لم تنته بعد .

يوجد بعض العناصر يجب أن تستبعد من بضاعة أخر المدة باعتبارها غير مملوكة للشركة أو المنشأة

١- بضاعة الأمانة الموجودة بمخازن الشركة .

٢- البضاعة المباعة للعملاء والتي تم تسجيلها بالدفاتر ولم يستلمها أصحابها بعد .

٣- البضاعة الموجودة بمخازن الشركة والمودعة كتأمين أو رهن

تقييم بضاعة آخر المدة

تؤثر بضاعة أخر المدة على الأرباح التي تحققها المنشأة في نهاية العام . ومن نا كان لا بد من وجود أسس معينة لتقييم بضاعة أخر المدة . إلا أن أكثر هذه الأسس استخداماً أساس التكلفة . بالإضافة إلي طريقة التكلفة أ, السوق أيهما أقل .

أولاً : التكلفة كأساس لتقييم بضاعة أخر المدة

تتكون تكلفة بضاعة أخر المدة من الثمن المدفوع في سبيل الحصول عليها مضاف إليه مصاريف الشراء حتى تصل البضاعة إلى المنشأة مثل مصاريف الشحن / مصاريف التأمين على المشتريات . الرسوم الجمركية . مصاريف النقل وغيرها من المصاريف ..... هذا في المنشآت التجارية

أما في المنشآت الصناعية حيث تختلف مكونات بضاعة أخر المدة عن المكونات السابقة حيث تتكون بضاعة أخر المدة من مواد أولية وإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام . أما بالنسبة للمواد الأولية فتمثل سعر الشراء مضافاً إليه المصاريف اللازمة حتى تصل إلى مخازن الشركة . أما الإنتاج غير التام فتمثل تكلفتها في تكلفة المواد الأولية مضافاً إليها ما أنفق من أجور ومصروفات مباشرة مضافاً إليها المصروفات الصناعية غير المباشرة . أما عن الإنتاج التام هو تكلفة المواد الأولية مضافاً إليها المصروفات المباشرة والمصروفات غير المباشرة ونصيبها من المصروفات الإدارية .

• وضح المعيار المصري رقم (٢) إلى أن تكلفة (بضاعة آخر المدة) جميع تكاليف الشراء و تكاليف التشكيل والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته .

تكلفة الشراء :-

هي التكاليف التي يتم إنفاقها على البضاعة حتى تصل إلى المخازن والتي تم ذكرها سابقاً . وتشمل تكاليف الشراء فروق العملة والتي تنشأ مباشرة عن اقتناء حديث للمخزون .

تكاليف الشراء :-

التكاليف التي ترتبط مباشرة بالوحدات المنتجة مثل العمالة المباشرة كذلك الجزء المحمل من التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة التي تتحملها المنشاة في سبيل تشكيل المواد الخام .

ما هي تكاليف الإنتاج غير المباشرة والثابتة ؟

هي تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي تبقى ثابتة نسبياً بغض النظر عن حجم الإنتاج مثل الإهلاك وصيانة المباني ومعدات المصنع وتكاليف إدارة المصنع .

التكاليف الأخرى : -

هي التكاليف الأخرى التي يتم تحميلها للوصول بالمخزون إلى موقعة وحالتة الراهنة .

ومن أمثلة التكالف التي لا تحمل على تكلفة المخزون وتعتبر مصروف لفترة معينة

- الفاقد غير الطبيعي في المواد أو العمالية أو تكاليف الإنتاج الأخرى .
- تكلفة التخزين إلا إذا كانت ضرورية لعملية الإنتاج قبل مرحة إنتاج أخرى
- المصاريف الإدارية التي تسهم في الوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الرانة .
- تكاليف البيع .

هنا تساؤل هام وهو إذا اشترت المنشأة صنف واحد عدة مرات خلال العام لكن بأسعار مختلفة فكيف يتم تقييم البضاعة في أخر السنة

أشار المعيار المصري رقم (٢) إلى أنه يمكن استخدام المعالجات التالية :

١- في حالة بنود المخزون المحدد بذاتها والمنتجات والخدمات التي يمكن فصلها ويتم ربطها بمشروعات معينة بعناصر التكاليف الخاصة بكل منهما على حدة وتلك الطريقة غير مناسبة في حال عدد وجود بنود كثيرة من بنود المخزون

٢- المعالجة القياسية يجب استخدام (طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً) أو طريقة المتوسط المرجح للتكلفة

المعالجة البديلة : يمكن من خلالها استخدام (طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً)

أولاً : طريقة الوارد أولاً صادر أولاً

يكون البيع من أقدم أرصدة المخزون . وبالتالي إن البنود التي تبقى في المخازن في نهاية الفترة هي تلك التي تم شراؤها أو إنتاجها حديثاً .

- يمكن استخدام هذه الطريقة في أي نوع من أنواع المنشآت .
- هذه الطريقة بمثابة طرق تقييم وليست طرق للتخزين

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة القابلة للبيع - تكلفة بضاعة أخر المدة

ثانياً :- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً

تقوم هذه الطريقة على أن بنود بضاعة أخر المدة التي تم شراؤها أو إنتاجها أخيراً يتم بيعها أولاً .

- بضاعة أخر المدة تتكون من أقدم العناصر المشتراة .
- لا يتفق هذا الافتراض مع التدفق الحقيقي للسلع في كثير من الأحيان
- كلما باعت الشركة بضاعة لابد وأن يقوموا إلى إحلال بضاعة أخرى جديدة .
- يتطلب التحديد السليم للربح إلى ضرورة التدفق الطبيعي للسلع والبضاعة المسلمة إلى العملاء .

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة بضاعة أخر المدة

ثالثاً :- طريقة المتوسط المرجح للتكلفة

إذا كانت البضاعة غير قابلة للتميز . يمكن استخدام متوسط التكلفة المرجح بالأوزان كأساس لتقييم المخزون . ويمكن التوصل إلى متوسط تكلفة المخزون عن طريق قسمة إجمالي تكلفة البضاعة القابلة للبيع على عدد وحدات البضاعة القابلة للبيع .

متوسط تكلفة الوحدة = تكلفة البضاعة القابلة للبيع ÷ عدد الوحدات القابلة للبيع

ما هي أفضل طريقة لتحديد تكلفة بضاعة أخر المدة ؟

تلك الطرق كلها صحيحة من الناحية المحاسبية والضريبية . ولا نستطيع أن نفضل طريقة على أخرى . إنما يوجد بعض المتغيرات التي تفرض على الشركة استخدام طريقة معينة عن الأخرى ومن أهها : -

١- ارتفاع الأسعار

عند ارتفاع الأسعار يفضل استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً . هذا لأنها تعمل على مقابلة الإيرادات بالأسعار الجارية على المصروفات مقومة بأسعار أخر المشتريات وهي تكون قريبة من الأسعار الجارية وأسعار الإحلال .

في هذه الطريقة تظهر بضاعة أخر المدة في الميزانية بأسعار تبعد عن الأسعار الجارية بعكس الحال في طريقة الوارد أولاً صادر أولاً .

٢- أسعار الضرائب

كلما كان اتجاه أسعار الضرائب نحو الارتفاع يكون من الأفضل للمنشأة استخدام طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً لتخفيض الضرائب السنوية المستحقة في الفترة الحالية من خلال حجم الربح ومن صافي الربح

ثانياً : - التكلفة أ, السوق أيهما أقل

بالرغم من أن التكلفة هي أساس تقيم بضاعة أخر المدة قد تكون هناك ظروف تجعل من المناسب تقييم بضاعة أخر المدة بقيمة أقل من تكلفتها مثل القدم . التدهور الطبيعي في قيمته أو انخفاض مستوى الأسعار .

وقد حدد المعيار المصري رقم (٢) بعض المبررات مثل : -

- قد لا يمكن استرداد تكلفة بضاعة أخر المدة إذا ما تعرضت للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا انخفض سعر بيعها .
- إن هذه الطريقة تتوافق مع الحيطة والحذر حيث يترتب على استخدامها استبعاد الأرباح المحتملة أي التي لم تتحقق بعد ولأخذ في الحسبان الخسائر المتوقعة .

يجب مراعاة بعض الاعتبارات عن تطبيق هذه الطريقة منها :-

١- عند تحديد سعر البيع أو القيمة البيعية يجب أن يؤخذ في الحسبان الغرض من الاحتفاظ ببضاعة أخر المدة .

٢- يعتمد تقرير صافي القيمة على الدلائل المتاحة التي يمكن أن يعتد بها في وقت إعداد هذا التقرير والتي يكون من المتوقع أن تحققها بنود بضاعة آخر المدة .

٣- عند تحديد أحد السعرين يتم على أساس كل بند على حدة إلا في بعض الأحوال يكون مناسب تجميع البنود المتجانسة أ, المتعلقة ببعضها في مجموعات .

٤- لا يتم تخفيض قيمة المواد والمهمات الأخرى المحتفظ بها بغرض الاستخدام في عملية إنتاج لأقل من التكلفة إذا ما كانت المنتجات التامة التي تدخل فيها تلك المواد والمهمات من المتوقع أن تباع بسعر لا يقل عن التكلفة أو أعلى منها . إلا أنه عندما تتبين أن الانخفاض في سعر المواد سوف يترتب علية ان تزيد تكلفة المنتجات التامة عن صافي قيمتها البيعية . فيجب أن تخفض قيمة هذه المواد إلى صافي القيمة التي يمكن أن يحققها .

لمعرفة المزيد يرجى مراجعة المعيار رقم (٢)

يتم تطبيق التكلفة أو السوق أيهما أقل من خلال أسلوبين

- الأسلوب الأول :- يتم تطبيق التكلفة أو السوق أيهما أقل وذلك بالنسبة لكل عنصر من عناصر المخزون . واستخدام القيمة الأقل بالنسبة لكل حالة على حدة .
- الأسلوب الثاني : - يستخدم في بعض الحالات حيث يتم مقارنة مجموع التكلفة ومجموع القيمة المحددة على أساس سعر السوق بالنسبة لجميع عناصر المخزون

المعالجة المحاسبية لبضاعة أخر المدة

يتم تسجيل بضاعة أخر المدة في قوائم الجرد في نهاية السنة المالية طبقاً لأقل السعرين وذلك بطريقتين

- إثبات أقل الأسعار مباشرة
- إثبات التكلفة وتكوين مخصص هبوط أسعار بضاعة بالفرق

أولاً : - إثبات بضاعة أخر المدة بأقل الأسعار مباشرة

- في المنشآت التجارية

XXX من حـ/ بضاعة أخر المدة

XXX إلى حـ / المتاجرة

- في المنشآت الصناعية

من مذكورين

XXX من حـ / مواد أولية آخر المدة

XXX من حـ / إنتاج غير تام آخر المدة

XXX إلى حـ / التشغيل

XXX من حـ / إنتاج تام آخر المدة

XXX إلى حـ / المتاجرة

ثانياً : - إثبات بضاعة أخر المدة بسعر التكلفة وتكوين مخصص هبوط أسعار البضاعة

١- بضاعة أخر المدة

XXX من حـ/ بضاعة أخر المدة

XXX إلى حـ / المتاجرة

٢- مخصص هبوط أسعار البضاعة

عند حساب نخصص هبوط أسعار البضاعة نكون أمام خيارين

الأول :- التكلفة أقل من سعر السوق وهنا تسجل بضاعة أخر المدة بالتكلفة وتمهل الزيادة في سعر السوق . بمعنى آخر يتم تكوين مخصص

الثاني : - سعر السوق من التكلفة وهنا تسجل البضاعة بالتكلفة والتي تزيد عن السوق . وهنا يتم تكوين مخصص بالفرق بينهما حتى نصل إلى التطبيق السليم لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل .

XXX من حـ/ بضاعة أخر المدة

XXX إلى حـ / المتاجرة

(إثبات البضاعة في نهاية السنة)

XXX من حـ/ أخ

XXX إلى حـ / مخصص هبوط أسعار بضاعة

(تكوين مخصص بالفرق)

الأوراق المالية

ما هي الأوراق المالية ؟

الأوراق المالية هي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات المساهمة والدولة والتي تقتنيها المنشاة بقصد الحصول على عائد يتمثل في نسبة من الربح بالنسبة للأسهم أو الفائدة السنوية بالنسبة للسندات .

- تقسم الأوراق المالية إلى أوراق مالية قصيرة الأجل . وأراق مالية طويلة الأجل .

ما هي الأوراق المالية طوية الأجل ؟

هي التي تشتري كاستثمار دائم وليس بقصد بيعها وتظهر هذه الأوراق ضمن الأصول الثابتة أي سعر التكلفة بغض النظر عن سعر السوق بالنسبة لها ويفضل أن تذكر قاعدة التقويم صراحة فيقال قومت الأوراق المالية بسعر التكلفة .

وعادة لا ينظر إلى أوراق إلى التقلبات السوقية العارضة التي تطرأ على قيمة هذه الأوراق المالية . ذلك لأنها لا تكون عادة مستمرة ولا تكون عادة في اتجاه واحد . ويفضل أن يشار في الإيضاحات للميزانية إلى القيمة السوقية لهذه الأوراق .

ما هي الأوراق المالية قصيرة الأجل ؟

وهي التي تقتني بقصد بيعها بعد فترة قصيرة من الزمن والتي تعتبر أصلاً متداولا فإنه تتبع في تقويمها نفس القاعدة المتبعة عند تقويم الأصول المتداولة « سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل » .

كيف يتم جرد الأوراق المالية كأصل متداول ؟

١- تحديد نوع وعدد الأوراق المالية التي تمتلكها المنشأة في هذا التاريخ وهذه إما أن تكون لدية في محفظة الأوراق المالية أو تكون لدى الغير كضمان لقرض أو مودعة في البنك كأمانة .

٢- تحديد القيمة السوقية لهذه الأوراق المالية في تاريخ الجرد .

٣- مقارنة القيمة السوقية مع القيمة الدفترية للأوراق المالية .

٤- يترتب على ما سبق ثلاث حالات :-

الحالة الأولى : -

أن تتساوى القيمة السوقية مع القيمة الدفترية في هذه الحالة لا توجد أي مشاكل وتثبت الأوراق المالية ي الميزانية العمومية بجانب الأصول بقيمتها الدفترية .

الحالة الثانية :-

نقص القيمة السوقية عن القيمة الدفترية في مثل هذه الحالة يتم عمل مخصص بالفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية ويثبت هذا في حساب الأرباح والخسائر .

XXX من حـ / أ.خ

XXX إلى حـ / مخصص هبوط أوراق مالية

إثبات المخصص في حـ / أرباح وخسائر

- بعد ذلك يتم تسوية هذا المخصص في السنوات التالية ويترتب عليه ثلاث حالات

١- أن تتساوى وفي هذه الحالة لا يثبت أي قيود في حساب الأرباح والخسائر . أما في الميزانية فيطرح المخصص من الأوراق المالية بجانب الأصول .

أ -وائل مراد

٢- زيادة المخصص الجديد عن المخصص القديم مثلاً كان الجديد ٤٠٠ ج.م والقديم ٣٠٠ ج.م فالزيادة ١٠٠ . وتثبت هذه الزيادة في الجانب المدين من حـ/ أ.خ . أما في جانب الأصول في الميزانية فيطرح المخصص الجديد ٤٠٠ من القيمة الدفترية للأوراق المالية .

١٠٠ من حـ / أ.خ

١٠٠ إلى حـ / مخصص هبوط أ. مالية

٣- نقص المخصص الجديد عن المخصص القديم وفي هذه الحالة يتم إثبات النقص في الجانب الدائن من حـ / أ.خ . أما في جانب الإصول بالميزانية العمومية فيطرح المخصص الجديد من القيمة الدفترية للأوراق المالية .

xxx من حـ / مخصص هبوط أ. مالية

xxx إلى حـ / أ.خ

الحالة الثالثة : -

زيادة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأوراق المالية . وهنا يتم تقويم الأوراق المالية بالقيمة الدفترية وتهمل الزيادة في القيمة السوقية وذلك طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر . وبناء على ما سبق لا يتأثر حـ أرباح والخسائر ما لم يكن هناك مخصص قم يتم إلغاؤه ويثبت بكامل قيمته بالجانب الدائن بحساب الأرباح والخسائر .

صفات المحاسب المميز

ان يكون مؤهل علميا حاصل على بكالوريوس تجارة على الاقل

٢- ان يكون مؤهل عمليا لدية الخبرة الكافية العملية

٣- على معرفة جيدة بمعايير المحاسبة

٤- على معرفة بالقوانين التى لها علاقة بالمحاسبة مثل الضرائب

٥- على معرفة باللغة الانجليزية

٦- يعشق الارقام والالة الحاسبة

٧- يجيد التعامل مع الحاسب الالى والبرامج المحاسبية ويستطيع تصميم برامج وتقارير باستخدام الاكسيل

٨- صبور

٩- لدية الرغبة فى تطوير نفسة باخذ دورات او شهادات مهنية

١٠- لايترك اى موضوع خاص بالعمل يمر مرور الكرام دون ان يحللة ويعرف اسبابة

١١- لدية الطموح فى صعود السلم المحاسبى من بدايتة

١٢- متعاون مع زملائة ومطيع لرؤسائة

١٣- ينفذ مايوكل الية من اعمال بدقة وامانة

١٤- مبتكر ومتجدد فى عملة

١٥- لايبخل بمعلومة على زملائة اذا كانت متوفرة لدية

١٦- قوى الملاحظة

١٧- محايد ولايجامل احد على حساب العمل

١٨- مخطط ناجح لدية القدرة على وضع الخطط

١٩- صاحب رائ وفكر خاص يطبقة عمليا

٢٠- غير متكبر وكثير الاطلاع على الكتب المتخصصة بصفة مستمرة

من أحد المنتديات

الأوراق التجارية Commercial Paper

إحتمالات التصرف بأوراق القبض

الأوراق التجارية Commercial Paper
إحتمالات التصرف بأوراق القبض

أ -وائل مراد

تتم عمليات المتاجرة (البيع والشراء) إما نقداً أو على الحساب . ويلاحظ أنه في حالة البيع النقدي تحصل المنشأة فوراً على قيمة البضاعة التي تبيعها لعملائها . وبالتالي فهي مطمئنة على معاملاتها من حيث حصولها على قيمة البضاعة التي خرجت من مخازنها . أما في حالة البيع على الحساب (بالأجل) فإن المنشأة تقوم بتسليم بضاعتها لعملائها والإنتظار حتى يتم سداد قيمتها في فترة مقبله . مما يعرضها لمخاطر إحتمال عدم قيام العملاء بسداد المبالغ المستحقة عليهم في المواعيد المتفقه عليها . وبصفة خاصة إذا كانت المنشأه تتعامل مع عملاء لأول مرة أو مع عملاء قدامى ولكن دون الإلمام بمراكزهم المالية . وبالتالي كان هناك حاجة كبيرة وضرورية لإثبات مستحقات المنشأة وذلك بمستندات مكتوبة ومعترف بها قانوناً ويمكن إستخدامها أمام القضاء في حالة وجود خلاف بين المنشاة والأخرين ويطلق على هذه المستندات « الأوراق التجارية »

تعريف الأوراق التجارية

نصت المادة ٥/٥ من قانون التجارة الكويتي على تجارة الأوراق التجارية وهي الكمبيالة والسند الإذني والشيك . ويمكن تعريف الاوراق التجارية بإنها مجموعة من المستندات أو وسائل السداد الورقية غير المعلقة بشرط والتي تحدد وتستخدم كأداه للوفاء بالديون .

أنواع الأوراق التجارية

١- الكمبيالات Bill Of Exchange

هي أمر كتابي غير معلق على شرط صادر من أحد الأشخاص وهو الدائن ويطلق علية (الساحب) إلى شخص أخي وهو المدين ويطلق علية (المسحوب علية) يأمرة فية بدفع مبلغ معين من النقود سواء عند الطلب أو بمجرد الإطلاع في تاريخ معين لأمره او لأمر شخص أخر أو لحاملة ويطلق على من يحصل على هذا المبلغ لقظ (المستفيد)

أنواع الأوراق التجارية

مصر في / / المبالغ بالأرقام .....

إلى السيد / إسم المسحوب وعنوانه

إ دفعوا لأمر السيد / إسم المستفيد

مبلغاً وقدة / المبلغ بالحروف
وذلك في يوم / تاريخ الإستحقاق أو بعد مده معينة
والقيمة وصلتنا / بضاعة / نقود (مقابل الوفاء)

مقبول

(توقيع المسحوب علية وتاريخة) (توقيع الساحب)

٢- السندات الإذنية Promissory Note

السند الإذني هو تعهد كتابي غير معلق على شرط صادر من أحد الأشخاص هو المدين ويطلق عليه (المتعهد) إلى شخص أخر وهو الدائن ويطلق علية (المتعهد إلية) . يتعهد فية بسداد مبلغ معين من النقود عند الطلب أو بمجرد الإطلاع أو في تاريخ محدد .

نموذج السند الإذني

مصر في / / المبالغ بالأرقام .....

في يوم / / تاريخ الإستحقاق

اتعهد لأن أدفع لأمر السيد / إسم المستفيد أو لحاملة

مبلغاً وقدة / المبلغ بالحروف

والقيمة وصلتنا / بضاعة / نقود (مقابل الوفاء)

توقيع المتعهد
(المسحوب علية)

إثبات الأوراق التجارية في الدفاتر المحاسبية

هناك إختلاف من ناحية الشكل والبيانات بين كل الكمبيالة والسند الإذني . إلا إنه من الناحية المحاسبية لا توجد أية إختلافات عند إثبات إياً منهما في دفاتر المنشآت المختلفة . حيث تثبت الأوراق التجارية في دفاتر المنشاة في حالة البيع بورقة تجارية (أوراق قبض) . وفي حالة شراء المنشاة بضاعة بورقة تجارية تثبت الأوراق التجارية في الدفاتر المحاسبية (أوراق دفع) ومن هنا فإن الورقة التجارية تأخذ صفتين

١- صفة أوراق القبض Note Receivable
وتعتبر عنصر من عناصر الأصول المتداولة وطبيعتها مدينة .

٢- صفة أوراق الدفع Note payment
وتعتبر عنصر من عناصر الخصوم المتداولة وطبيعتها دائنة .

المعالجة المحاسبية لأوراق القبض

أولاً نشأة أوراق القبض : -

مثال :-

في ٣/١ باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ على منشأة مرزوق .

في ٣/٣ سحبي المنشأة كمبيالة على منشأة مرزوق بالمبلغ المستحق عليها ـ تستحق السداد بعد ثلاثة أشهر من تايخ السحب . وقد قبلت منشأة مرزوق ذلك .

المطلوب

إثبات قيود اليومية اللازمة .

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٠٠		حـ / المدينين (منشاة مرزوق)	١	٢٠١٢/٨/١٩
	١٠٠٠	حـ / المبيعات		
		بيع بضاعة على الحساب		

تؤثر هذه العملية على المدينين (أصول) في حالة زيادة تسجل مدينة . وعلى مبيعات البضاعة (أصول) في حالة نقصان فتسجل دائنة .

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٠٠		حـ / أورق القبض	٢	٢٠١٢/٨/٢٠
	١٠٠٠	حـ / المدينين (منشاة مرزوق)		
		إثبات سحب الكمبيالة على منشأة مرزوق		

يترتب على هذه العملية أوراق القبض (أصول) في حالة زيادة فتسجل مدينة . وعلى المدينين (إصول) في حالة نقصان فتسجل دائنة .

ثانياً إحتمالات التصرف بورقة القبض : -

يمكن للمنشأة أن تتصرف بورقة القبض بأكثر من طريقة وذلك على النحو التالي

١- الإحتفاظ بورقة القبض لديها حتى ميعاد الإستحقاق وتحصيلها من المدين (المسحوب عليه) بنفسها .
٢- إرسال ورقة القبض للبنك لتحصيلها في ميعاد الإستحقاق بدلاً من المنشاة
٣- إرسال ورقة القبض للبنك لخصمها (بيعها للبنك)
٤- تظهير (تحويل) ورقة البض لشخص أخر

الإحتمال الأول
• إحتفاظ المنشأة بورقة القبض لديها حتى موعد الإستحقاق وتحصيلها من الدين (المسحوب علية) بنفسها.

تحتفظ المنشأة بورقة القبض لديها في محفظة أوراق القبض . والتي توضح قيمة أوراق القبض التي تمتلكها المنشأة والتي تمثل أصلاً من أصولها المتداولة . وحتى تاريخ الإستحقاق فتقدم المنشأة الكمبيالة إلى المدين (المسحوب علية) للحصول على قيمتها منه . وفي تاريخ إستحقاق ورقة القبض (في ٦/١) حسب المثال . توجّة المنشأة بأحد الأحتمالين : -

الأحتمال الأول

تحصيل قيمة ورقة القبض في ميعاد الإستحقاق

- في ٦/١ سددت منشأة مرزوق قيمة الكمبيالة المسحوبة عليها نقداً .

فنسجل القيد التالي

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٠٠		حـ / الصندوق	٣	٢٠١٢/٨/٢١
	١٠٠٠	حـ / أورق القبض		
		تحصيل قيمة الكمبيالة المسحوبة على منشأة مرزوق نقداً		

تؤثر هذ العملية على الصندوق (الأصول) في حالة زيادة فتسجل مدينة . وأوراق القبض (الأصول) في حالة نقصان فتسجل دائنة .

الإحتمال الثاني
رفض المدين (المسحوب عليه) سدد قيمة ورقة القبض في ميعاد الإستحقاق

في حالة رفض Dishonored المدين مرزوق (المسحوب عليه) سداد قيمة الكمبيالة المستحقة عليه تقوم المنشأة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوقها . حيث تقوم بعمل " بروتيتو عدم الدفع " وهي عبارة عن ورقة رسمية تحررهل المنشأة وتقدمها للمحكمة التجارية . ويتم هذا الأجراء القانوني مقابل مصروفات " البروتستو Protesting Bill " وهذه المصوفات تدفعها المنشأة وبعد ذلك تحمل هذه المصوفات على المدين (المسحوب عليه)

مثال

في ٦/١ رفضت منشأة مرزوق سداد قيمة الكمبيالة المسحوبة عليها . فقامت المنشأة بعمل إجراءات البروتستو تكلف ٣٠ دفعتها نقداً .

الحل

١- سداد مصروفات البوتستو

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
٣٠		حـ / مصروفات البروتستو	٤	٢٠١٢/٨/٢١
	٣٠	حـ / الصندوق		
		سداد م. البروتستو نقداً		

٢- إثبات رفض المدين سداد الكمبيالة وتحميلة مصروفات البروتستو :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٣٠		حـ / المدينين (منشأة مرزوق)	٥	٢٠١٢/٨/٢٢
	٣٠	حـ / مصروفات البروتستو		
	١٠٠٠	حـ / أورق القبض		
		تحميل قيمة المبالغ المستحقة على منشاة مرزوق		

الإتفاق

هناك عدة إحتمالات يمكن أن تنتج في حالة الإتفاق مع منشاة مرزوق لحل المشكلة

الإتفاق الأول : - تحصيل إجمالي المبالغ المستحقة

- في ٦/٥ تم الإتفاق مع منشاة مرزوق على سداد إجمالي المبالغ المستحقة عليها نقداً

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٣٠		حـ / الصندوق	٦	٢٠١٢/٨/٢٣
	١٠٣٠	حـ / المدينين (منشأة مرزوق)		
		تحصيل المبالغ المستحقة على منشاة مرزوق نقداً		

الإتفاق الثاني : - سحب كمبيالة جديدة (كمبيالة الرجوع) على منشأة مرزوق

- في ٦/٥ تم الإتفاق مع منشأة مرزوق على سحب كمبيالة جديدة بإجمالي المبالغ المستحقة . تستحق السداد بعد شهر من تاريخة

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٣٠		حـ / أوراق القبض	٧	٢٠١٢/٨/٢٤
	١٠٣٠	حـ / المدينين (منشأة مرزوق)		
		تحصيل المبالغ المستحقة على منشاة مرزوق نقداً		

الإتفاق الثالث : - تحصيل جزء من المبلغ نقداً وسحب كمبيالة جديدة بالباقي

- في ٦/٥ تم الإتفاق مع منشاة مرزوق على سداد ٥٠٠ نقداً وسحب كمبالة جديه بالمبلغ المتبقي تستحق السداد بعد شهرين من تاريخة

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
٥٠٠		حـ / الصندوق	٨	٢٠١٢/٨/٢٥
٥٣٠		حـ / أوراق القبض		
	١٠٣٠	حـ / المدينين (منشأة مرزوق)		
		تحصيل المبالغ المستحقة على منشاة مرزوق نقداً		

الإحتمال الثاني

• إرسال الكمبيالة إلى البنك لتحصيلها في موعد الغستحقاق نيابة عن المنشاة (أوراق القبض برسم التحصيل Notes Receivable For Collecttion)

يمكن للمنشاة أن تقوم بإرسال ورقة القبض (الكمبيالة) للبنك الذي تتعامل معة ليتولى تحصيلها من المدين (المسحوب علية) في موعد الإستحقاق بدلاً من الإحتفاظ بها داخل المنشأة حتى حلول موعد الإستحقاق . حيث توفر المنشاة على نفسها الوقت والجهد في سبيل تحصيل الكمبيالة وبالذات في حالة زيادة أعداد الكمبيالات وبعد المسافات بين المنشاة والمدين . بالمقابل يلاحظ أنه عند قيام البنك بهذه الخدمة للمنشاة فإنه يحصل في مقابل تقدم هذه الخدمة على مقابل ما يسميمصروفات او عمولة التحصيل . والتي تعتبر مصروفا ً على المنشاة وبالتالي فهي بطبيعتها مدينة .

مثال

٣/٢ أرسلت المنشاة الكمبيالة المسحوبة على منشأة مرزوق إلى البنك للتحصيل

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٠٠		حـ / أوراق القبض برسم التحصيل	٩	٢٠١٢/٨/٢٦
	١٠٠٠	حـ / أوراق القبض		
		إرسال كمبيالة منشاة مرزوق إلى البنك للتحصيل		

يترتب على هذه العملية أورق القبض برسم التحصيل (أصول) في حالة زيادة فتسجل مدينة . وعلى أوراق القبض (أصول) في حالة نقصان فتسجل دائنة .

ويواجة البنك في تاريخ إستحقاق الكمبيالة نفس الإحتمالين السابقين وهما : -

الإحتمال الأول

• تحصيل قيمة ورقة القبض في ميعاد الإستحقاق

- في ٦/١ ورد إشعار من البنك يفيد بتحصيل قيمة الكمبيالة المسحوبة على منشاة مرزوق . وتم صافي قيمة الكمبيالة بالحساب الجاري بعد أن خصم البنك ١٠ دينار عمولة تحصيل .

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
٩٠٠		حـ / البنك	٩	٢٠١٢/٨/٢٦
١٠٠		حـ / عمولة التحصيل		
	١٠٠٠	حـ / أوراق القبض برسم التحصيل		
		تحصيل الكمبيالة المسحوبة على منشأة مرزوق		

تؤثر هذه العملية على البنك (أصول) في حالة زيادة فتسجل مدينة . وعمولة التحصيل (مصوفات) في حالة زيادة فتسجل مدينة . أوراق القبض برسم التحصيل (الأصول) في حالة نقصان فتسجل دائنة

الإحتمال الثاني

• رفض المدين (المسحوب علية) سداد قيمة ورقة القبض في ميعاد الإستحقاق

في حالة رفض المدين مرزوق (المسحوب علية) سداد قيمة الكمبيالة المستحقة علية يقوم البنك بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوق عميلة . مع قيام البنك نفسة بسداد قيمة مصروفات البروتستو على أن يحصل عليها من المنشاة التي تقوم بدورها بتحميلها على المدين مرزوق (المسحوب علية) .

مثال

في ٦/١وصل إشعار من البنك يفيد رفض منشاة مرزوق سداد قيمة الكمبيالة المسحوبة عليها . وقيام البنك بعمل إجراءات البروتستو تكلف ١٥ .

الحل : -

أ) إثبات رفض المديت سداد الكمبيالة وتحميلة مصروفات البروتستو :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠١٥		حـ / المدينين (منشاة مرزوق)	٩	٢٠١٢/٨/٢٦
	١٥	حـ / مصروفات البروتستو		
	١٠٠٠	حـ / أوراق القبض برسم التحصيل		
		إثبات رفض منشاة مرزوق سداد الكمبيالة المسحوبة عليها		

الإتفاق

هناك عدة إحتمالات يمكن أن تنتج في حالة الإتفاق مع منشاة مرزوق لحل المشكلة

الإتفاق الأول : تحصيل إجمالي المبالغ المستحقة

الإتفاق الثاني : سحب كمبيالة جديدة (كمبيالة الرجوع) على منشأة مرزوق

الإتفاق الثالث : تحصيل جزء من المبلغ نقداً وسحب كمبيالة جديدة بالباقي

الإحتمال الثالث

• إرسال الكمبياله إلى البنك للخصم (أوراق القبض برسم الخصم Discounting Notes Receviable)

قد تحتاج المنشأة إبلى سيوله نقدية حاضرة لتيسير أعمالها التجارية . ونظراً لكون المنشاة لا تريد الإنتظار إلى موعد الإستحقاق Maturity Value فإنها قد تلجأ لأحد البنوك التي تتعامل معها لتحصل على مبالغ نقدية حالية في مقابل تنازلها له عن الكمبيالة التي سحبتها على الغير . وتسمى هذه العمليه ((خصم الكمبيالات " Discounting Bill " وتعامل عملية الخصم من وجهة نظر المنشاة على إنها عملية بيع الكمبيالة للبنك مقابل مبلغ يقل عن القيمة المسجلة في الكمبيالة والتي يطلق عليها " القيمة الإسمية Face Value " في حين يطلق على القيمة التي تحصل عليها المنشاة من البنك " القيمة الحالية "

أما من وجهة نظر البنك فتعتبر عملية الخصم وكأنها إقراض مبلغ معين وهو قيمة الكمبيالة لأحد العملاء وهو الساحب أو المستفيد وبالتالي يستحق البنك عن هذا القرض فائدة معينة حسب أسعار الفائدة السائدة (البنك المركزي يحدد نسبة خصم الكمبيالات) وذلك عن المدة من تاريخ خصم الكمبيالة وحتى تاريخ إستحقاقها .

ويطلق على لافائدة لفظ " الأجيو Discounting Chargses " والذي يمثل الفرق بين القيمة الإسمية للكمبيالة وقيمتها الحالية . على أن يصرف البنك القيمة الحالية للمنشأة نقداً أو يودعها بحسابها الجاري .

مثال ٣/٢ أرسلت المنشاة الكمبيالة المسحوبة على منشاة مرزوق إلى البنك للخصم .

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٠٠		حـ / أوراق القبض برسم التحصيل	١٠	٢٠١٢/٨/٢٧
	١٠٠٠	حـ / أوراق القبض		
		إرسال كمبيالة منشأة مروق إلى البنك للخصم		

يترتب على هذه العملية أولاق القبض برسم الخصم (أصول) في حالة زيادة فتسجل مدينة وعلى أوراق القبض (أصول) في حالة نقصان فتسجل دائنة .

في حالة موافقة البنك على خصم الكمبيالة المرسلة للخصم : -

- في ٣/١ وصل إشعار من البنك يفيد بموافقة البنك على خصم الكمبيالة المسحوبة على منشأة مرزوق بنسبة خصم ٨٪ . وتم إضافة صافي قيمة الكمبيالة بالحساب الجاري بعد أن يخصم البنك مبلغ الأجيو .

الأجيو = القيمة الإسمية x نسبة الخصم x المدة (من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الإستحقاق)

الأجيو = ١٠٠٠ x ٨٪ x (٣ ÷ ١٢) = ٢٠

- نسجل القيد التالي :-

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
٩٨٠		حـ / البنك	١١	٢٠١٢/٨/٢٨
٢٠		حـ / الأجيو		
	١٠٠٠	حـ / أوراق القبض برسم التحصيل		
		خصم الكمبيالة المسحوبة على منشأة مرزوق بالبنك		

تؤثر هذه العملية على البنك (الأصول) في حالة زيادة فتسجل مدينة . والأجيو (مصروفات) في حالة زيادة فتسجل مدينة . أوراق القبض برسم الخصم (الأصول) في حالة نقصان فتسجل دائنة .

ويواجة البنك في تاريخ إستحقاق الكمبيالة نفس الإحتمالين السابقين وهما :-

الإحتمال الأول

• تحصيل قيمة ورقة القبض في ميعاد الإستحقاق

- في ٦/١ ورد إشعار من البنك يفيد بتحصيل قيمة الكمبيالة المسحوبة على منشأة مرزوق .

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
		لا يوجد قيد		

هذ الحالة لا تؤثر على دفاتر المنشأة المحاسبية . فلا تسجل في دفاترها أي قيد . وهذا الإشعار المرسل من البنك إلى المنشأة الهدف منه إخبار المنشأة بعملية التحصيل فقط وإعطاء المنشأة معلومات عن وضع العملاء الذين تتعامل معهم المنشأة .

الإحتمال الثاني

- رفض المدين (المسحوب علية) سداد قيمة ورقة القبض في ميعاد الإستحقاق

في حالة رفض المدين مرزوق (المسحوب عليه) سداد قيمة الكمبيالة المستحقة عليه يقوم البنك بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوق عملية . مع قيام البنك نفسه بسداد قيمة مصروفات البروتستو على أن يحصل عليها المنشأة التي تقوم بدورها بتحميلها على المدين مروةق (المسحوب عليه) .

مثال

في ٦/١ وصل إشعار من البنك رفض منشاة مرزوق سداد قيمة الكمبيالة المسحوبة عليها . وقيام البنك بعمل إجراءات البروتستو تكلف ٢٠ . وخصم البنك قيمة الكمبيالة ومصروفات البروتستو من حسابنا الجاري .

الحل

أ - إثبات رفض المدين سداد الكمبيالة وتحميلة مصروفات البروتستو : -

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٢٠		حـ/ المدينين (منشاة مرزوق)	١٢	٢٠١٢/٨/٢٩
	١٠٢٠	حـ / البنك		
		إثبات رفض منشاة مرزوق سداد الكمبيالة المسحوبة عليهه وتحميلة قيمتها وم. البروتستو		

الإتفاق

هناك عدة إحتمالات يمكن أن تنتج في حالة الإتفاق مع منشاة مرزوق لحل المنشأة

الاتفاق الأول : - تحصيل إجمالي المبالغ المستحقة

الإتفاق الثاني :- سحب كمبيالة جديدة (كمبيالة الرجوع) على منشاة مرزوق

الإتفاق الثالث : - تحصيل جزء من المبلغ نقداً وسحب كمبيالة جديدة بالباقي

الإحتمال الرابع

- تظهير الكمبيالة وتحويلها لشخص اخر Endorsement Notes Recevable

تعتبر الكمبيالة (كورقة تجارية) أداة قابلة للتداول من خلال عملية التحويل أو التسليم ولذلك فهي تلعب دور النقود في عمليات الوفاء بالإلتزامات وتحصيل الديون فيما بين الأفراد بعضهم البعض . ويلاحظ أنه من يمكن للمستفيد (الساحب) أن يسدد ديونة من خلال تحويل الكمبيالة المسحوبه لصالحة غلى الغير إلى شخص أخر سداداً الإلتزامات عليه لهذا الشخص . بمهنى التنازل عن حقة في تحصيل قيمة الكمبيالة إلى الشخص المحول إلية ويطلق على هذه العملية محاسبياً لفظ " التظهير " ومن الجدير بالذكر أن مسئولية مظهر الكمبيالة ستظل قائمة نحو الشخص المظهر إليه الورقة وحتى سداد قيمتها في موعد الإستخقاق . ويترتب على تظهير الكمبيالة أو تحويلها للغير تخفيض قيمة أوراق القبض الموجودة عند المنشاة في محفظة أوراق القبض . حيث أنها لم تقم بقبول كمبيالة جديدة أو تحرير سنداً إذنياً سداد لديونها

وتتم عملية التظهير عن طريق توقيع المستفيد الأصلي " المظهر " على ظهر الكمبيالة ثم تسليمها إلى الطرف الثالث " المظهر إليه " مقابل بضاعة أو خدمة أو حتى نقود .

مثال

٣/٢ ظهرت المنشأة الكمبيالة المسحوبة على منشاة مرزوق إلى منشاة التحرير سداداً لما يستحق لها في ذمته .

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٠٠		حـ/ الدائنين (منشاة التحرير)	١٣	٢٠١٢/٨/٣٠
	١٠٠٠	حـ / أوراق القبض		
		تظهير كمبيالة منشأة مرزوق إلى منشاة التحرير		

يترتب على هذه العملية الدائنين (الخصوم) في حالة نقصان فتسجل مدينة وعلى أوراق القبض (الأصول) في حالة نقصان فتسجل دائنة

• عند وصول موعد إستحقاق قيمة الكمبيالة المظهرة وقامت منشأة التحرير بتحصيل قيمة الكمبيالة من منشاة مرزوق فهذه العملية لا تؤثر على دفاتر المنشاة . اما في حالة رفض منشاة مرزوق السداد قتقوم المنشأة بإثبات القيد التالي : -

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٠٠		حـ/ المدينين (منشاة مرزوق)	١٤	٢٠١٢/٨/٣١
	١٠٠٠	حـ / الدائنين (منشاة التحرير)		
		إثبات رفض منشاة مرزوق سداد قيمة الكمبيالة التي تم تظهيرها لمنشأة التحرير		

يترتيب على هذه العملية المدينين (الأصول) في حالة زيادة فتسجل مدينة . وعلى الدائنين (الخصوم) في حالة زيادة فتسجل دائنة .

• الإتفاق لا يختلف عن الحالات السابقة .

* هدية العدد

هدية هذا العدد

للحصول على هدية العدد يرجى مراسلتي على إيميلي
هذا لإرسال الهدية مباشرة لمن يريدها وكتابة كلمة
هدية العدد الحادي عشر في العنوان

elmosaly7@gmail.com

الخاتمة

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم لكم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على حسن متابعتكم لهذه المجلة راجياً من الله لكم دوام الصحة وزيادة المعرفة والمغفرة من جميع الذنوب . كما أستسمحكم إن كنت قد أسأت إلى أي منكم بقصد أو بغير قصد . كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي نصيحة أو شجعني على هذا العمل فلهم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان
أترككم في رعاية الله وآمنة إلى أن نلتقي في العدد القادم إن شاء الله
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو أن أكون قد وفقت في سرد ما يساهم في ثراء معلوماتك أخي وأنتي اختي بما يعود علينا بالفائدة ويساعدنا على التقدم والرقي في مجال عملنا وتحقيق ما نريد .

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

إذا أعجبتك المجلة ووجدت أنك قد استفدت منها وعندك المقدرة المالية لدفع قيمة العدد بما لا يشق عليك يمكنك **إخراج ما يعادل ٢ جنية مصري صدقة لأحد الفقراء والمحتاجين** ولمن لا يستطيع أرجو أن يتصدق بابتسامة في وجه أخيه المسلم .

للإتصال بنا

elmosaly7@gmail.com

موقع المجلة /forumarabia.com.٢٠٠٧-http://w-e
مدونة المجلة /blogspot.com.http://waelmourad-wael٧٠٠

facebook

/https://www.facebook.com/groups/waelmourad

مجلة المحاسب العربي
Journal Of the arab account
JOTAA
Journal Of the arab account
مجلة المحاسب العربي
المحاسب العربي
Journal Of the arab account
المحاسب العربي
Journal Of the arab account
حوار مع الدكتور / سامر مظهر
الجوانب المحاسبية
إن الإسلام
المحاسب العربي
Journal Of the arab account
الجوانب المحاسبية في التحليل المالي
قضايا معاصرة في التحليل المالي
الفرق بين التكاليف الإحمالية والتكاليف المباشرة
الوقف الإسلامي وأهميته التنموية
العدد العاشر
النسخة الأولى
Designed By Wael Mourad